

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 13 إبريل 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5377)

والأفضل  
20  
Distinction



Since 1994





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - دور إماراتي فاعل في دعم جهود التنمية العالمية

### الإمارات اليوم

03 - دولة الإمارات العربية المتحدة قصة نجاح عالمي

### تقارير وتحليلات

04 - في ضوء استهداف بعض القيادات السنية: الوضع السياسي والأمني في العراق يزداد تازماً  
05 - «واشنطن تايمز»: البرنامج النووي الإيراني مستمر حتى في حال التوصل إلى اتفاق

06 - «ناشيونال إنترست»: القاعدة تنظم صفوفها داخل سوريا

### شؤون اقتصادية

07 - «ستاندرد أند بورز» ترفع تصنيف لبنان

### من إصدارات المركز

08 - الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية

### متابعات إعلامية

10 - جمال السويدي يوقح كتابه «آفاق العصر الأمريكي.. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» بمدينة فاس المغربية



## دور إماراتي فاعل في دعم جهود التنمية العالمية

لدولة الإمارات العربية المتحدة دور على قدر كبير من الأهمية في دعم العمل التنموي العالمي، إذ إنها لا تدخر جهداً في مساعدة المنظمات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بالعمل التنموي على المستوى العالمي، وعملها عن كثب مع هذه المنظمات، كما هو الحال في دعمها «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة»، في مسعاها نحو تحقيق «الأهداف الإنمائية للألفية»، ودعمها متعدد الأوجه لوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، وتحفيزها على أداء دورها المتعلق بتوسيع استخدام الطاقة المتجددة في العالم، كأحد بدائل التنمية المستدامة، إلى غير ذلك من دعم مباشر أو غير مباشر للعديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

تنهض دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب ذلك بدور بارز في تمويل التنمية العالمية، من خلال قيامها بشكل مباشر بتنفيذ العديد من المشروعات التنموية الكبرى في العديد من الدول الأقل نمواً حول العالم، عبر الدخول في شراكات مع حكومات هذه الدول، كما هو الحال في دول إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. وتعتبر الإمارات الآن واحدة من الدول التسع الأكثر تمويلًا للمشروعات التنموية في الاقتصادات الأقل نمواً، إذ تقدر الاستثمارات المباشرة الخارجة منها سنوياً بنحو 2.5 مليار دولار، فيما يزيد على ثلث مجموع الاستثمارات المباشرة الخارجة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب ذلك تقدم الإمارات منحاً ومعونات لا ترد وقروضاً ميسرةً للدول الفقيرة، بقيمة تصل إلى نحو 5.2 مليار دولار سنوياً، فيما يضعها في المرتبة الأولى بين الدول المانحة على مستوى العالم، وفقاً لآخر تصنيف صادر عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

ولدولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً دور حيوي كقاطرة للتنمية على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظراً إلى نجاحها في تمكين القطاع الخاص، عبر إفساح المجال له للمشاركة والاستثمار في العديد من الأنشطة والقطاعات التي كانت حكرًا على الاستثمارات الحكومية في الماضي. وبفضل هذه الجهود يسهم هذا القطاع الآن بنحو 65% من الجهد التمويلي للمشروعات الاستثمارية بالاقتصاد الوطني الإماراتي بشكل عام. إلى جانب ذلك تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الداعمين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي، من خلال العديد من المؤسسات التي أنشأتها خصيصاً لها الغرض، كـ«صندوق خليفة لتطوير المشاريع» و«مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة» و«مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية - رواد»، وهي المؤسسات التي تقدم أشكال الدعم كافة: المادي والفني والمعنوي، لتلك المشروعات، إلى المستوى الذي جعل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، تشيد بالتجربة الإماراتية كنموذج للتجارب الناجحة في بناء قطاع وطني متميز من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك كما جاء مؤخراً على لسان رئيس المكتب الإقليمي المختص بترويج الاستثمار والتكنولوجيا، ومقره مملكة البحرين، من أن «دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة رائدة في مفهوم قيادة الأعمال، ذلك المفهوم الذي أصبح جزءاً من الآلية التنموية في كل دول العالم الصناعية منها والنامية، نظراً إلى دورها في تحفيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتنويع القواعد الإنتاجية»، كما أشادت «اليونيدو» في السياق نفسه بدور دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال دعم التنمية العالمية بشكل عام، ووصفتها بأنها «أصبحت بوابة للاستثمارات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية والسياحية، فيما يتخطى المستوى المحلي»، وهو ما يوضح أهمية الدور الإماراتي كنموذج لدعم التنمية العالمية وبشكل أكثر شمولاً.

## دولة الإمارات العربية المتحدة قصة نجاح عالمي

تحدثت كريستين لاجارد، المدير العام لـ«صندوق النقد الدولي»، في أول حوار لها مع صحيفة عربية، وهي صحيفة «البيان» الإماراتية منذ أيام، بإيجابية شديدة عن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وأدائه المزدهر الذي يكتسب أهمية كبيرة في المرحلة الحساسة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، الذي يعاني حالة من الضبابية الشديدة الآن، فمعظم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية تواجه صعوبات تتعلق بضعف النمو وعدم الاستقرار المالي وارتفاع البطالة وغيرها، وهي الظروف التي تُبرز أهمية الأداء الإيجابي الذي تشهده اقتصادات بعض الدول، كدولة الإمارات العربية المتحدة.

وصفت المسؤولة الدولية في حديثها الإمارات بأنها «واحدة من قصص النجاح القليلة في العالم»، وهو الوصف الذي يعود إلى ما استطاع النموذج التنموي الإماراتي إدراكه من نجاح خلال العقود الماضية، والذي حول اقتصاد الإمارات من واحد من الاقتصادات التي تعتمد على إنتاج المواد الأولية، إلى أحد الاقتصادات الأكثر نمواً واستقراراً في الأداء في الوقت الحالي. هذا التحول نتج عن تنوع مصادر الدخل الوطني، وعن اتباع سياسات اقتصادية ومالية طموحة ومتوازنة، وقادرة على التعامل بفاعلية مع المستجدات. وهي جميعها معطيات جعلت الاقتصاد الوطني قادراً على استيعاب آثار الصدمات والأزمات الطارئة، سواء كانت داخلية أو خارجية، وليس الخروج السريع لهذا الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها إلا إحدى النتائج المنطقية لتلك المعطيات والمقدمات. ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من نجاح اقتصادي على المستوى الداخلي في الماضي، منحها فرصة لعب دور حيوي في الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية، من خلال دورها البارز في تحفيز النمو الاقتصادي العالمي وإنعاش حركة التجارة والسياحة والاستثمار ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية. بجانب ذلك هناك ملامح أخرى للدور العالمي للاقتصاد الإماراتي، وقد نوهت لاجارد في حديثها المذكور، بعدد من تلك الملامح، من بينها: أولاً، وصفت لاجارد دولة الإمارات العربية المتحدة بالعضو النشط في «صندوق النقد الدولي»، نظراً إلى دورها المؤثر كعضو في «اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية»، الذي يسهم في تحقيق أهداف الصندوق والتوجيه الملائم لعمله. ثانياً، أن دولة الإمارات من المانحين الدوليين المهمين، الذين يقدمون الدعم المالي للبلدان الأقل ثراء حول العالم، وبخاصة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي يركز عليها الصندوق، نظراً إلى وضعها الخاص وظروفها الاقتصادية الصعبة. ثالثاً، أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الآن مركز دولي للخدمات اللوجستية والنقل، ومركز للخدمات المالية العالمية. رابعاً، تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة إمكانات للعب المزيد من الأدوار في المستقبل، نظراً إلى بنيتها التحتية والتكنولوجية المتطورة واتباعها تدابير وسياسات اقتصادية تجنبها المخاطر المستقبلية، واستقبالها استثمارات كبيرة في قطاعها العقاري، واستعدادها لاستضافة «معرض إكسبو الدولي 2020»، فضلاً عن امتلاكها احتياطات نفطية كبيرة.

إن ما حققه أي دولة من إنجازات اقتصادية وتنموية لا يرتبط بما لديها من إمكانات مادية وموارد اقتصادية وطبيعية، بقدر ما يرتبط شرطياً بمدى القدرة على استثمار وتوظيف تلك الموارد بالشكل الأمثل، وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية، بما يضمن استدامة التنمية، وهو الأمر الذي يصدق كليا على دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لم يكن لها أن تصل إلى ما هي عليه الآن من تنمية وازدهار إلا بإرادة أبنائها المخلصين وسواعدهم.

## في ضوء استهداف بعض القيادات السنية الوضع السياسي والأمني في العراق يزداد تازماً

في تطور يعكس هشاشة الأوضاع الأمنية في العراق، ويثير المخاوف من تصاعد أعمال العنف الطائفي في البلاد، نجا قياديين سنيان من هجوم مسلح استهدف موكبهما أول أمس الجمعة.



لم تكن حادثة تعرض القياديين السنيين نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الخدمات صالح المطلك، وعضو مجلس النواب العراقي طلال حسين الزوبعي، لهجوم مسلح استهدف موكبهما أول أمس الجمعة في منطقة أبو غريب غرب بغداد،

وأُسفر عن مقتل أحد أفراد حماية الموكب، وإصابة ستة آخرين، دليلاً فقط على تردي الأوضاع الأمنية في العراق التي يبدو أنها تسير من سيئ إلى أسوأ مع قرب الانتخابات في نهاية شهر إبريل الجاري 2014، وإنما أيضاً أكدت استمرار غياب الثقة بين الشيعة والسنة في العراق، وخاصة أن أحد مساعدي المطلك اتهم صراحة قوة من الجيش العراقي بالوقوف وراء الحادث الأخير. ويعتبر صالح المطلك من أشد معارضي رئيس الوزراء نوري المالكي، حتى إنه دعا أكثر من مرة خلال الفترة الماضية كل نواب الكتلة العراقية التي يدعمها السنة إلى الانسحاب من العملية السياسية التي وصلت إلى «طريق مسدود» على حد تعبيره.

المتابع لتطورات المشهد العراقي خلال الأشهر القليلة الماضية، سيلحظ بوضوح كيف أن العلاقة بين نوري المالكي رئيس الحكومة والعديد من قيادات السنة تتسم بالتوتر وعدم الثقة، وخاصة بعد لجوء المالكي إلى اعتماد الحل الأمني والعسكري لمعالجة أزمة الاعتصامات بمحافظة الأنبار، بدعوى أنها باتت ساحة للمتطرفين ومروجي الفتنة في العراق، وهو ما يتحفظ عليه السنة، ويرون أن استخدام القوة في فض اعتصامات الأنبار لم يحل المشكلة، بل عقدها.

محاولات استهداف بعض قيادات السنة تطور خطير قد يزيد من تازم المشهد السياسي والأمني العراقي، خلال الفترة المقبلة، وخاصة بالنظر إلى الاعتبارات والمعطيات التالية:

- تحفّظ السنة على إدارة نوري المالكي للأوضاع في العراق، واتهامه بتبني سياسة تستهدف إقصاءهم

وتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، سواء تعلقت بالوظائف أو الخدمات أو مستويات المعيشة أو الحقوق السياسية، وهذا بحسب كثيرين يفسر تحركات السنة في الآونة الأخيرة وتقاربهم مع الأكراد للحيلولة دون فوز المالكي بولاية ثالثة، خاصة بعد أن أكد ائتلاف دولة القانون أن المالكي هو مرشحه لمنصب رئاسة الوزراء في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال العام الجاري.

- تصاعدت في الآونة الأخيرة الاتهامات لحكومة نوري المالكي باتباع خطط تهدف إلى تغيير التركيب الديمغرافي للمناطق السنية، واستخدام القوات العسكرية لتنفيذ تلك المخططات. بل إن مقتدى الصدر، أحد أبرز قيادات الشيعة، كان قد اتهم مؤخراً نوري المالكي بتهميش السنة عن طريق افتعال الأزمات في المحافظات السنية. يرى مراقبون أن لجوء المالكي إلى الربط بين استخدام القوة لفض الاعتصامات والمظاهرات التي كانت تشهدها بعض المحافظات السنية، كالأنبار، ومحاربة القاعدة والإرهاب، ينطوي على تداعيات خطيرة، لأنه يقدم الفرصة للجماعات المتطرفة والمسلحة لتصعيد عمليات العنف في العراق، مستغلة في ذلك هذا الخطاب الطائفي وحالة الاحتقان القائمة بين السنة والشيعة في تنفيذ أهدافها ومخططاتها التي تسعى إلى نشر الفوضى وعرقلة الاستقرار في العراق. وليس أدل على ذلك من دعوة أبو محمد العديني، المتحدث باسم دولة العراق الإسلامية (داعش) في أكثر من مناسبة خلال الفترة الماضية للطائفة السنية في البلاد إلى حمل السلاح ضد الحكومة التي يقودها الشيعة، معتبراً ذلك السبيل الوحيد لاسترجاع كرامة السنة الذين قال إنهم تعرضوا «للخداع» من قبل السياسيين المشاركين في الحكومة التي يتزأسها نوري المالكي.

## «واشنطن تايمز»: البرنامج النووي الإيراني مستمر حتى في حال التوصل إلى اتفاق

أشار دوجلاس إرنس في تقرير نشرته صحيفة «واشنطن تايمز» إلى أنه أياً كان ما تعمل عليه الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، فإن المرشد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي، أكد مؤخراً أن إيران لن توقف برنامجها النووي أياً كانت نتائج المفاوضات الدولية بينها وبين قوى العالم العظمى.



التوترات المتصاعدة المحيطة بعلاقات إيران الفاترة مع الغرب، وتخللتها توترات جديدة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن قضايا غير نووية. إذ اعترض المسؤولون الأمريكيون على مرشح إيران لمنصب السفير الجديد لدى الأمم المتحدة، زاعمين أنه شارك في عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران عام 1979. وقد أعربت إيران عن استيائها من الانتقادات الأوروبية لسجلها في مجال حقوق الإنسان. وساعدت الأزمة في أوكرانيا على زيادة تعقيد التوترات القائمة، حيث إنها أسفرت عن تنفير الغرب من روسيا-وهي عضو في مجموعة الدول الست التي تتفاوض مع إيران- ما يثير تساؤلات حول التزام روسيا تجاه نجاح المحادثات النووية. وكانت المجموعة قد توصلت إلى اتفاق مؤقت لمدة ستة أشهر مع إيران في نوفمبر الماضي 2013 ودخل حيز التنفيذ في 20 يناير 2014، وعلقت إيران بموجبه بعض الأنشطة النووية في مقابل رفع بعض العقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب والتي تضعف الاقتصاد الإيراني. وكان الهدف من الاتفاق المؤقت هو منح المفاوضين مزيداً من الوقت لإبرام اتفاق دائم، ما يعني أنهم يأملون في تحقيق هذا الهدف بحلول يوم 20 يوليو. ويهدف الاتفاق الدائم إلى تهدئة المخاوف من أن إيران تسعى لبناء قنبلة ذرية بواسطة اليورانيوم المخضب من أجهزة الطرد المركزي التي شيدتها على مدى سنين، أو من البلوتونيوم الذي يمكن إنتاجه في مفاعل الماء الثقيل الذي تبنيه.

ويشير الكاتب إلى أن إيران والقوى الكبرى أعلنت الأربعاء أنها ستبدأ في مايو المقبل العمل على اتفاق نهائي يختم في حال إقراره عقداً من الخلافات حول برنامج إيران النووي. في حين صرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في فيينا للصحافة الإيرانية أن «المرحلة الصعبة تقترب مع البدء بصياغة الاتفاق» في 13 مايو 2014، بعد يومين من النقاشات المكثفة في العاصمة النمساوية. هذا وسيؤدي التوصل إلى اتفاق نهائي إلى إلغاء كل العقوبات المفروضة على إيران لقاء الحصول على ضمانات قوية ويمكن التحقق منها بأن إيران لا تسعى إلى حيازة السلاح النووي تحت غطاء برنامج نووي مدني، ومن بينها زيادة عمليات تفتيش المنشآت الإيرانية من طرف مفتشي الأمم المتحدة. ولكن من جانب آخر، جدد المرشد الأعلى في إيران آية الله علي خامنئي دعمه للمفاوضات النووية، مستبعداً وقف البرنامج النووي الإيراني. وأكد خامنئي أن إيران وافقت على التفاوض حول برنامجها الذي يشتهه الغربيون وإسرائيل في أنه يخفي جانباً عسكرياً «لإنهاء المناخ المعادي حيال الجمهورية الإسلامية» وبرغم ذلك فقد أعلن أنه «من الضروري استمرار هذه المفاوضات». لكن خامنئي أكد في كلمة ألقاها أمام علماء، ونشر نصها على موقعه في شبكة الإنترنت، أنه «على الرغم من استمرار هذه المفاوضات، فإن أنشطة البحث والتطوير النووية والنجاح الذي أحرزته إيران على الصعيد النووي لن تتوقف أبداً». وذكر آية الله خامنئي أيضاً أن «السياسة الثابتة للجمهورية الإسلامية هي عدم حيازة السلاح النووي».

في الوقت ذاته، يرى ريك غلادستون في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» أنه ما تزال هناك حاجة إلى بذل «الكثير من الجهود المكثفة» لصياغة مسودة اتفاق في الموعد النهائي المحدد بعد ثلاثة أشهر، إذ إن المحادثات الأخيرة بين إيران ومجموعة (1+5) جرت في خضم

## «ناشيونال إنترست»: القاعدة تنظم صفوفها داخل سوريا

كتب تشارلز بيرغر، زميل الاستخبارات الوطنية في مجلس العلاقات الخارجية، مقالاً نشرته مجلة «ناشيونال إنترست» أشار فيه إلى أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، جون برينان، أخبر إحدى لجان الكونجرس الأمريكي مؤخراً أن تنظيم القاعدة أرسل مجموعة من المخططين من باكستان إلى سوريا في إطار سعي القاعدة إلى تنظيم صفوفها على الأرض السورية.

عمله، وهي مزاعم كثيراً ما تتكرر دون تمحيص في وسائل الإعلام الغربية، تعد هذه التطورات في الواقع مؤشراً على تدهور القاعدة، فقد فقدت مكائنها في عام 2010، وتحديداً في الغارة التي قُتل فيها أسامة بن لادن، في حين وقفت في العام نفسه على هامش «الربيع العربي» عندما تداعت أيديولوجيتها التي تستند إلى افتراض أن الطريقة الوحيدة للتغيير هي من خلال الإرهاب الموجّه ضد الغرب.

ويوضح الكاتب أنه مع تحول الربيع العربي من موجات التغيير الديمقراطي إلى الاضطرابات وأعمال العنف، فقد نسب تنظيم القاعدة نجاحات الجماعات التابعة له إلى نفسه، وبينما اغتنم الإسلاميون الفرصة لملء فراغ السلطة في أماكن مثل ليبيا وسوريا،

فقد جاء القتال بين جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق وسوريا كرهان على حالة الفوضى الشاملة التي تعترى تنظيم القاعدة.

ويرى الكاتب أن إرسال مخططي تنظيم القاعدة إلى سوريا يعكس إدراك التنظيم مدى تنافر وعدم فعالية شبكتها الحالية هناك، كما يشير أيضاً إلى أن فرع تنظيم القاعدة، جبهة النصرة، ليس قادراً على أو مستعداً لتحقيق رغبات تنظيم القاعدة؛ أي مهاجمة الولايات المتحدة أو أوروبا. ويختتم الكاتب المقال مشيراً إلى أن تنظيم القاعدة قد لا يكون مستعداً بعد لتسليم مسؤولية عمليات الإرهاب بشكل كامل إلى الأفراد والجماعات التي يعجز عن السيطرة عليها، ولكن إرساله مخططين إلى سوريا يمثل اعترافاً من قاداته بحدود بنية شبكته ورغبته في العودة إلى التنظيم الأكثر مركزية الذي ركز على مهاجمة الولايات المتحدة وأوروبا.



وأضاف الكاتب أن مسؤولي الاستخبارات يخشون أن يُستخدم هؤلاء المخططون في تجنيد بعض المقاتلين القادمين من الولايات المتحدة وأوروبا، الذين يُقدر عددهم بنحو 1200 مقاتل، وتوجيههم نحو مهاجمة الغرب. ويرى الكاتب أن هذا التطور يعكس جهود تنظيم القاعدة للابتعاد عن تنظيم الشبكات الحالية ونحو الهيكل الأكثر قوة وخطورة الذي كان عليه قبل 11 سبتمبر 2001.

ويوضح الكاتب أن السبب وراء مثل هذه الخطوة، هو أن الجهاديين الذين يقاتلون حالياً نظام الرئيس السوري بشار الأسد لا يخضعون لسلطة التنظيم الرئيسي الذي أسسه أسامة بن لادن ويقوده الآن أيمن الظواهري. فقد اتصلت القاعدة رسمياً من جماعة

الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) قبل شهر تقريباً، ما جعل هذه الجماعة في حرب مفتوحة الآن مع كل من نظام الأسد وجماعة جبهة النصرة التي ما تزال تابعة لتنظيم القاعدة.

ويشير الكاتب إلى أن شبكة القاعدة في سوريا لم تعد منظمة موحدة، وإنما هي في الواقع هيئة تضم جماعات مستقلة تستخدم اسم القاعدة، وهذا يفسر فشل تنظيم القاعدة منذ عام 2001 في شن هجوم ناجح موجّه ضد الغرب، ففي سبيل الحفاظ على مكانة التنظيم، سمح قاداته للجماعات الإرهابية الأخرى باستخدام اسم القاعدة، على الرغم من سعي هذه الجماعات وراء أهداف محلية خاصة بها. ودعا تنظيم القاعدة أيضاً الأفراد غير المنتمين إلى أي جماعة إرهابية إلى تنفيذ هجمات. وبرغم استخدام تنظيم القاعدة لهجمات الآخرين كدليل على توسيع نطاق



## صندوق النقد الدولي: مصر بحاجة إلى المزيد من المساعدات

البلاد على التطلع إلى دول الخليج، وتعهدت السعودية مؤخراً بتقديم مساعدة بقيمة خمسة مليارات دولار للسلطة المصرية، فيما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت سبعة مليارات دولار، وبالرغم من هذه المساعدات، فما زالت مصر



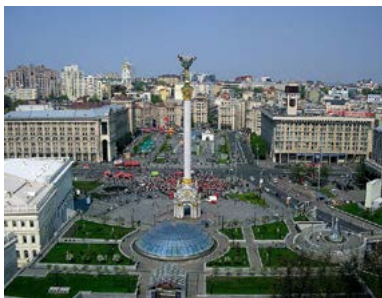
تواجه «تحديات كبيرة»، وخصوصاً مؤملاً «ضعيفاً جداً» وبطالة «مرتفعة جداً»، بحسب ما قال جارفيس، معتبراً أن المركز المالي للبلاد «هش». وفي وقت تستعد فيه مصر لإجراء انتخابات رئاسية في شهر مايو المقبل، فإن ممثل صندوق النقد الدولي دعا مجدداً السلطات إلى تقليص الدعم لأسعار الطاقة.

كشف مسؤول في صندوق النقد الدولي أن مصر حصلت على مساعدات من دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ولكنها «لا تزال في حاجة إلى مساعدة مالية» للنهوض باقتصادها، وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، كريستوفر

جارفيس، إن «مصر ستكون بحاجة إلى مساعدة مالية قد تأتي من شركائها في الخليج أو في حال رغبت الحكومة، من صندوق النقد الدولي أو مؤسسات مالية دولية أخرى». وحتى العام الماضي، كان الصندوق يناقش مع القاهرة قرضاً بقيمة 4.8 مليار دولار مترافقاً مع إصلاحات اقتصادية، غير أن المحادثات توقفت بسبب عدم الاستقرار السياسي، ما حمل

## الولايات المتحدة تدعو لمساعدة أوكرانيا

دعا وزير الخزانة الأمريكي جاكوب لو، الدول الأخرى للمساهمة بقدر أكبر في إنقاذ اقتصاد أوكرانيا. وقال لو لصندوق النقد الدولي «احتياجات التمويل الكبيرة» لأوكرانيا تعني أن على الدول الأخرى أن تضيف على ضمان القرض الخاص بها الذي يبلغ مليار دولار. وقال لو في بيان لصندوق النقد الدولي: «الولايات المتحدة تدعم برنامج صندوق النقد الدولي عبر حزمة مساعدات تضم ضماناً للقرض قدره مليار دولار ومساعدات فنية إضافية». وأعلن صندوق النقد الدولي حزمة مساعدات تقدر قيمتها بـ 18 مليار دولار الشهر الماضي في محاولة لمساعدة الاقتصاد الأوكراني ودعمت أوروبا والولايات المتحدة القرض ليصل إلى 27 مليار دولار. وفي المقابل طلب صندوق النقد الدولي من أوكرانيا خفضاً حاسماً في الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب. ويطلب الصندوق أيضاً من أوكرانيا شن حملة على الفساد وانهاء دعم البنك المركزي للعملة الأوكرانية. وقالت الحكومة الأوكرانية الجديدة إنها بحاجة إلى



35 مليار دولار لدفع فواتيرها في العامين القادمين. وتتعرض أوكرانيا لضغوط مالية جراء قرار موسكو وقف إمدادها بالغاز الطبيعي المدعوم.

## «ستاندرد آند بورز» ترفع تصنيف لبنان

رفعت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني آفاق لبنان إلى «مستقرة» بعد أن كانت «سلبية» معتبرة أن مخاطر تصعيد التوتر الداخلي تراجعت، وأن النظام المالي اللبناني يدعم تسديد الدين، وأوضحت الوكالة أن الآفاق المستقرة تعكس الملاحظة بأن دفع الإيداعات في النظام المالي سيجتنب للحكومة تلبية حاجاتها في العام المقبل، برغم الصعوبات السياسية الوطنية والدولية.

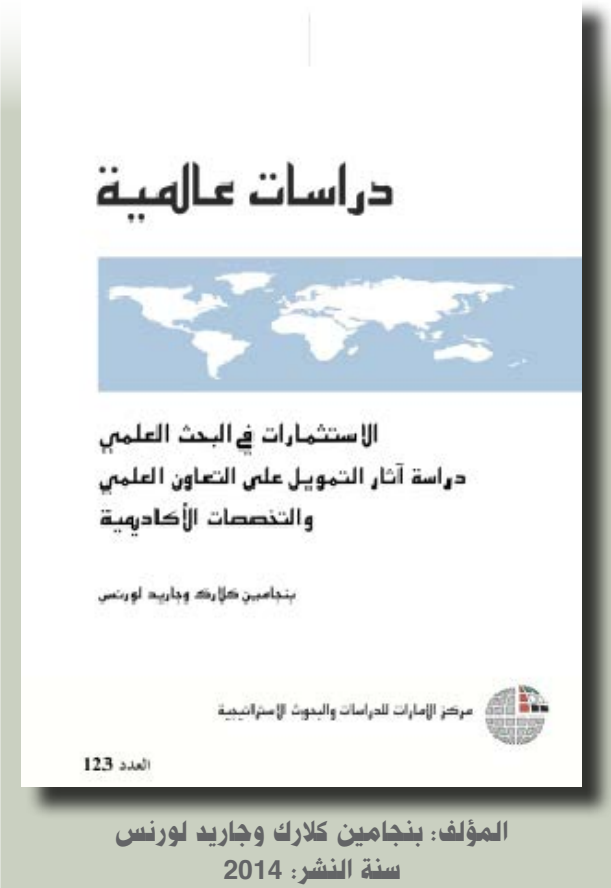


هذا وكانت الوكالة قد خفضت الآفاق إلى «سلبية» في مايو 2012 بسبب تصعيد التوتر نتيجة النزاع في سوريا المجاورة. وكان

الاقتصاد اللبناني قد تعرض لخسائر بمليارات الدولارات في ظل استمرار تراجع السياحة، وانخفاض نسبة الإشغال الفندقية عام 2014 بنسبة 36% مع بداية العام، بعدما كانت تصل نسبة الإشغال الفندقية إلى 90% خلال مواسم الصيف التي سبقت الأزمة السورية. وكان عام 2010 قد شهد تراجعاً حاداً في عدد السياح العرب وصلت نسبته إلى 24% واستمر هذا التراجع عام 2011 ليصل إلى 23%. ولم يكن عام 2013 أفضل حالاً بعد أن تراجعت نسبة السياح العرب بنسبة 6% عن عام 2012.



## الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية



تشجيع التعاون بين الباحثين عبر المؤسسات والتخصصات. وفي كثير من النواحي، يمكن عدّ سياسات التمويل الحكومية الرامية إلى تعزيز التعاون البحثي شكلاً من أشكال استثمار رأس المال البشري.

وعند تقييم التمويل الحكومي للبحوث في إطار رأس المال البشري، يصبح من الأهمية بمكان بالنسبة إلى واضعي السياسات والباحثين دراسة الآلية السببية التي تؤثر بموجبها الاستثمارات البحثية الحكومية في التعاون في مجال البحث العلمي. ونظراً إلى الحجم الكبير للاستثمارات المالية والفوائد المحتملة الناتجة منها في مجال البحث العلمي، يجب على الباحثين في مجال السياسات العامة السعي إلى فهم الأطر والآليات التي يمكن بموجبها أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى اكتشافات جديدة ورائدة. وتسعى هذه الورقة إلى معالجة هذه القضية من خلال إلقاء نظرة فاحصة على هدف واحد مكمل للبحوث التي تمويلها الحكومة، وهو التعاون العلمي. وبتقييم الدعم الحكومي للتعاون في البحث العلمي كشكل

تعتبر الجهود البحثية التي تمويلها الحكومة واحدة من المحركات الرئيسية للاكتشاف والابتكار العلمي في عالم سياسات العلوم والتكنولوجيا؛ فالحكومات في جميع أنحاء العالم قد تبنت على نحو متزايد سياسات تسعى إلى زيادة فعالية تمويل البحوث للتأثير في التقدم العلمي وتوجيهه. وعموماً، يتم إنفاق مليارات الدولارات سنوياً في جميع أنحاء العالم لدعم الجهود الرامية إلى تزويد الباحثين بالموارد اللازمة لاستكشاف الموضوعات المهمة التي تتراوح من آثار تغير المناخ العالمي إلى علاجات فعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، مثلاً.

وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الدعم المالي الحكومي للباحثين الأكاديميين في سلوكهم التعاوني. وبشكل أكثر تحديداً، فإنها تطرح سؤالين أساسيين، الأول: هل هناك عتبة محددة للمنتج البحثية تؤثر في التعاون؟ والثاني: هل يختلف حجم العتبة من تخصص أكاديمي إلى آخر؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، تستخدم هذه الدراسة بيانات تم جمعها من خلال استطلاع أجراه مشروع تقييم البحث العلمي (وهو مشروع تابع لمعهد جورجيا للتكنولوجيا بقيادة باري بوزمان) في عامي 2004 و2005، وشمل 2086 باحثاً ومهندساً أكاديمياً. ويؤكد التحليل في هذا البحث وجود علاقة إيجابية بين التمويل الحكومي والتعاون بين الباحثين في مجال العلوم، ولكن النتائج تشير إلى أن هناك في الواقع عتبة لهذا التأثير، حيث يتناقص أثر هذه العلاقة الإيجابية بعد حدّ معين. والنتائج التي تخلص إليها هذه الدراسة فيما يتعلق باختلاف العتبة بين التخصصات الأكاديمية تبقى محدودة، إذ تشير النتائج إلى وجود اختلاف في مستويات العتبة بين التخصصات في ثلاثة من أصل ثمانية نماذج.

وتسعى هذه الورقة إلى معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية من خلال استقصاء كيفية تأثير التمويل الحكومي للأبحاث في السلوكيات التعاونية للباحثين الأكاديميين؛ نظراً إلى أن الهدف الرئيسي للسياسات الحكومية لتمويل البحوث هو النهوض بالاكتشافات العلمية عبر مجموعة واسعة من التخصصات. كما أن أحد الأهداف الرئيسية المكتملة لهذه السياسات التي تستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي وأستراليا على وجه الخصوص، هو

وسائل التواصل الاجتماعي أو الآليات التكنولوجية الأخرى التي تجعل من السهل التعرف إلى باحثين آخرين ومشاركة المشروعات الحالية والمستقبلية ومناقشتها والتعاون بشأنها.

ومن النتائج المفنعة خارج التركيز الأساسي لهذه الورقة هو دور نوع الجنس والتعاون؛ ففي خمسة من أصل ثمانية نماذج اختصاص، تظهر النساء على أنهم أكثر تعاوناً من الرجال. هذه النتيجة لا تتفق مع الدراسات السابقة التي تناولت المرأة في حقل العلوم. ومع ذلك، فإن عدد المتعاونين، وبصرف النظر عن مقدار الوقت الذي يتم قضاؤه بالتعاون، يشير إلى أن النساء اللواتي شملهن هذا الاستطلاع لديهن عدد أكبر بكثير من المتعاونات الإناث من هيئة التدريس ومن طالبات الدراسات العليا، وكذلك متعاونون أكثر من أعضاء هيئة التدريس الذكور، مقارنة بالرجال. وقد تكون هذه النتيجة مؤشراً على فوائد السياسات الرامية إلى تحسين دور المرأة في حقل العلوم. إن الاتجاهات المهمة التي قد يسلكها مستقبلاً خط البحث المقدم في هذه الورقة، مع البيانات المناسبة، قد تشكل معاناة أدق لشدة التعاون وطبيعته، وكيفية ارتباطها بالدعم الحكومي. وهذا من شأنه أن يمنح واضعي السياسات فهماً أفضل لكيفية تأثير التمويل الذي يوفره للباحثين في كثافة التعاون. وينبغي إجراء المزيد من الدراسات للبحث على نحو أكثر تحديداً، كيف يمكن لقواعد التخصصات الأكاديمية أو الأنشطة غير العلمية في العلوم الساعية إلى المنح أن تؤثر في المشروعات العلمية وتوليد المعارف على نطاق أوسع. ومن المتصور أنه مع نمو المشروع العلمي، قد يضطر الباحث الفرد إلى القيام بأعمال إدارية أكثر، ما يقلل من قدرته على متابعة الإنجازات الفكرية، وإيجاد بيئة يبدو فيها أن التعاون يحدث، أو حتى ينمو، لكن إنتاج المعرفة من هذا الفرد قد يكون في الواقع ينخفض.

وهناك اتجاه آخر للبحث في المستقبل؛ وهو إجراء فحص أكثر دقة للفجوة بين الجانبين النظري والتطبيقي في مجال العلوم. فمعظم الدراسات السابقة حول آثار التخصص قد اتخذت إما نهجاً واسعاً يبحث في عدد وافر من مجالات العلوم والتكنولوجيا، من دون الغوص في التخصصات الفرعية، وإما أنها قد تناولت مجالاً أو اثنين بقدر كبير من التفصيل. إذا كانت الاختلافات في كيفية تعاون الباحثين تتباين فعلاً بين الجانب النظري والتطبيقي داخل التخصصات، فإن إضافة طبقة إضافية لتحليل آثار التخصص أمر ضروري لاختبار الفرضيات المطروحة في هذه الورقة.

من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري.

ونظراً إلى محدودية البيانات، فإن التحليل في هذا البحث لا يعبر عن نوعية التعاون، وإنما فقط عن نسبة الوقت المستغرق في التعاون. وهذا لا يحد من القدرة على تفسير فعالية الاستثمارات الحكومية في التأثير في كل من جودة العمل وإنتاجيته، اللذين يعدان ثمرة لهذا التعاون. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصدر البيانات الحالي لا يحدد مستوى نسبة التعاون الذي ينتج من الدعم الحكومي، أو من مبادرة خاصة من باحث ما. ومع ذلك، تظل هذه الدراسة خطوة جيدة نحو فهم أشمل بكثير للعمليات.

وقد كشف تحليل لعينة فرعية أنه لا يوجد ارتباط بين التعاون المسبق ودعم البحوث. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني أن فكرة الأنماط التعاونية السابقة، وأنماط التمويل السابقة التي تؤثر في الفترة الزمنية الحالية ينبغي أن توضع جانباً. كما كشف التحليل أيضاً أن الاستثمارات البحثية لا تصل إلى نقطة التشبع وحسب، بل إنه عند نقطة معينة، تبدأ البحوث التعاونية بالانخفاض. وفي حين أن هذه النتائج يمكن أن تفسر على أنها تشير إلى وجود مستوى عتبة يجب عندها إيقاف الاستثمارات البحثية أو خفضها، فإن مثل هذا الموقف سينم عن قصر نظر.

وتبرهن النتائج التي توصل إليها البحث في هذه الورقة وجود علاقة تناقص بين الدعم الحكومي للأبحاث وتعاون مجموعة من الباحثين، ولكنها لا تشرح التفاصيل بأكملها حول ما يحفز التعاون. كما أن الباحثين الأكاديميين مقيدون بأمور تتعدى الموارد المالية عند اتخاذ القرارات حول كيفية البحث، وأين يتم إجراء البحوث، ومع من يتم التعاون؟ وبالتالي، فإنه ينبغي لواضعي السياسات والباحثين، على الأرجح، أن يستهدفوا مجموعات فرعية من الباحثين، أو تطوير آليات أخرى للتأثير في التعاون العلمي.

إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه النتائج، هو أن خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بالتعاون ربما يكون وسيلة أكثر فعالية يمكن من خلالها لصناع السياسات تغيير شكل منحى التعاون، ولاسيما أن التمويل وحده لا يبدو كافياً. وقد ينطوي هذا على التوسع في تقنيات يجري تنفيذها بالفعل، ما يسهل التعاون من خلال عقد المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو الندوات أو الدورات التدريبية أو الأنشطة على شبكة الإنترنت، على سبيل المثال. وقد ينطوي أيضاً على أساليب أخرى لم يتم تنفيذها بعد، سواء كان ذلك زيادة في استخدام

## جمال السويدي يوقع كتابه «آفاق العصر الأمريكي.. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» بمدينة فاس المغربية



وقع سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كتابه الجديد «آفاق العصر الأمريكي.. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، يوم الجمعة الموافق 11 أبريل 2014، بقاعة العمالة الكبرى بمدينة فاس المغربية.

حضر توقيع الكتاب جمع غفير، تقدمهم عدد من كبار المسؤولين ورجال الفكر والعلم والأدب والثقافة ورجال الصحافة

والإسلامي والدولي.. مشدداً على أن سعادته صاحب مشروع كتابة وفكر من الطراز المعرفي الهائل، سيبقى مرجعاً للأجيال لا محيد عنه.

وأثنى عزوزي على جهود الدكتور جمال السويدي الكبيرة التي بذلها في إصدار كتابه الجديد.. مؤكداً أنه كتاب شامل جامع تحليلي استشرافي يوضح الحقائق ويعرضها بشكل مبسط، ويعادل -إن لم يكن يفوق- الكتب المناظرة له التي تناولت النظام العالمي الجديد. وإذا كان هناك من كتاب مثيل له في تحليل المعطيات والتأصيل للأكاديمية والعلمية في أعلى تجلياتها وتحليل النظام العالمي فإنه كتاب «الدبلوماسية» لهنري كيسنجر أو «السلم والأمن» لريموند أرون.. فهذه الكتب لها القيمة الفكرية والعلمية والأكاديمية والوطنية نفسها، وهي الثلاثة لكتّاب نوابغ وعباقرة يتكون لنا بصمات في تاريخ الإنسانية ويعتمدها المنظرّون والباحثون والطلبة وأصحاب القرار في أنحاء المعمورة.

وقد عُرض خلال حفل التوقيع فيلم مصوّر من ميشيل كاباسو رئيس المؤسسة المتوسطية الذي حيّا احتفالية توقيع الكتاب من إيطاليا، وبشّر الحضور

في المملكة المغربية الشقيقة، وكان على رأس الحضور معالي محمد الدردوري والي جلالة الملك على جهة فاس بولمان، وعبد الحميد البناي صهر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والدكتورة حورية بنجلون، ومعالي الرئيس والوزير والمستشار محمد القباج رئيس مؤسسة فاس سايس، الذي ألقى كلمة افتتاحية تلتها كلمات من الدكتور عمر صبحي رئيس جامعة سيدي محمد بن عبدالله، والدكتور مصطفى بوسمينة رئيس الجامعة الأورومتوسطية، والدكتور عمر الفاسي الفهري أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

وقام الدكتور عبدالحق عزوزي، الأكاديمي والمفكر المغربي الذي ترأس ويتأس العديد من الهيئات الاستراتيجية والتنموية، بإلقاء كلمة أثنى فيها على سعادة الدكتور جمال السويدي، مؤكداً أنه يُعدّ واحداً من كبار المفكرين والاستراتيجيين العرب ولا تخفى مكانته الطليعية بين أقرانه من العلماء والباحثين والأكاديميين المرموقين، ليس على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والخليج فحسب، ولكن على صعيد العالم العربي



بحصول سعادة الدكتور جمال سند السويدي على الجائزة المتوسطية في شقها الدبلوماسي الفكري، وهي جائزة دولية حصل عليها نخبة من المفكرين ورؤساء الدول في العالم، مشيراً إلى أن الجائزة تشريف لسعادته ولدولة الإمارات العربية المتحدة التي أنجبت صفوة ونخبة من رجالات الدولة والمفكرين المقتدرين.

كما عُرض فيلم مصوّر عن الكتاب

تضمّن أفكاره الرئيسية وما خلص إليه من استنتاجات. وفي نهاية الحفل أهدى سعادة الدكتور جمال السويدي الحضور نسخاً من الكتاب ممهورةً بتوقيعه.

ويأتي توقيع سعادة الدكتور جمال سند السويدي كتابه «آفاق العصر الأمريكي.. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» في المملكة المغربية، بعد الإقبال الكبير الذي حظيت به حفلات توقيع الكتاب خلال الفترة الماضية من الكتاب والمفكرين والباحثين والإعلاميين والمتابعين للحركة الفكرية العربية بشكل عام، سواء في «معرض لندن الدولي للكتاب» أو في «معرض الرياض الدولي للكتاب 2014» أو في «جامعة الكويت» أو في «كتاب كافي» في دبي، حيث كان الحرص كبيراً على التعرف إلى الكتاب واقتناء نسخ منه تحمل توقيع المؤلف، خصوصاً مع ما يتمتع به المؤلف من سمعة علمية ومكانة في الأوساط البحثية العربية والدولية، وما يحفظه رصيده العلمي من أعمال علمية رصينة لها موقعها المتميز في موضوعها وتخصصها.

ولا يخفى على أحد أن كتاب «آفاق العصر الأمريكي.. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، قد حظي منذ الإعلان عنه باهتمام كبير، إذ عمد العديد من الأكاديميين والباحثين وأساتذة العلاقات الدولية والعلوم السياسية والكتاب والصحفيين إلى تناوله بالشرح والتحليل والنقاش، ما أدى إلى نشوء حالة من النقاش الأكاديمي

والفكري بين هؤلاء المتخصصين، سواء في الصحف أو في اللقاءات الفكرية، وذلك في محاولة لتحقيق أقصى استفادة من الكتاب وما تضمّنه من أفكار ورؤى عميقة وما خلص إليه من استنتاجات يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات الدول الخارجية وتوجهاتها بما يحقق مصالحها الوطنية.

وسعيّاً من سعادته للوصول إلى القارئ العادي وليس المتخصص فقط، ورغبة في نشر الثقافة السياسية بين أكبر عدد من القراء العاديين، اتجه الدكتور جمال السويدي إلى إقامة وحضور العديد من الفعاليات التي يُعرض الكتاب خلالها بهدف تحقيق التفاعل المباشر مع جمهور القراء، ليس في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط وإنما في الدول الخليجية والعربية أيضاً، ومناقشة أفكار الكتاب معهم والتعرّف إلى ردود أفعالهم ورؤاهم بشأن القضايا والتصورات التي يحتوي عليها، وذلك في تقليد راسخ نحو تعميم الثقافة وعدم حصرها في قطاعات نخبوية محدودة. جدير بالذكر أن الكتاب يقوم على فكرة محورية، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل القوة العالمية المسيطرة والمهيمنة على النظام العالمي الجديد خلال الأعوام الخمسين المقبلة على الأقل، وذلك استناداً إلى معطيات مختلفة علمية وعسكرية وسياسية وثقافية وغيرها. ويتسم الكتاب بأنه ذو سمة موسوعية، إذ يجمع بين شمولية الطرح وعمق التحليل في الوقت نفسه، إضافة إلى الرؤية المستقبلية الاستشرافية.